ان كان القاتل من أهل الديوان يؤخذ من أعطياتهم في ثلث سنين
وأهل الديوان أهل الرايات وهم أهل الجيش الذين كتبت أسماؤهم
في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله الدية على أهل العشيرة
لأنه كان كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نسخ بعده ولأنه
صلة فالأولى بها الأرب ولنا قضية عمر رضي الله عنه فإنه لما دوّن
الدواوين جعل العقل على أهل الديوان وكان ذلك بمحضر من الصحابة
رضي الله عنهم من غير نكير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لأن
العقل كان على أهل النصرة وقد كانت بالنداء بالقرابة والحلف
والولاء والمحبة وفي عهد عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان فجعلها
على أهله إذ هو المعنى وبهذا قالوا لو كان اليوم قوم تناصروا بالحرف فعاقلتهم أهل حرفتهم وإن كان بالحلف فأهله والدية
صلة كما قالا لكن أيجابها فيما هو صلة وهو العطاء أي في سنة في أصول
أموالهم والتقدير فيه بثلث سنين مروي عن النبي عليه السلام و
محكي عن عمر رضي الله عنه ولأن الأخذ من العطاء للتخفيف والعطاء
يخرج في كل سنة مرة واحدة فإن خرج العطاء في أكثر من ثلاثة
أو أقل أخذ منها لحصول المقصود فإن هلك إذا كانت العطايا للسنة
المستقبلة بعد القضاء حتى لو اجتمع في السنين الماضية قبل القضاء
ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لأن الوجوب بالقضاء على ما نبين
إن شاء الله تعالى فلو خرج للقاتل ثلث عطايا في سنة واحدة فهلك

Copyright © King Saud University

في المستقبلة يؤخذ منها كل الدية لما ذكرنا فإذا كان يجب الدية في ثلث
سنين فكل ثلث منها في سنة فإذا كان الواجب بالفعل ثلث دية
النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين
في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة
وما وجب على العاقلة من الدية أو على القاتل بدل فعل لا يتأجل عملاً
هو في ماله في ثلث سنين وقال الشافعي رحمه الله هو واجب على القاتل فهو
في حال لا يتأجل للتخفيف لتحمل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض
ولنا ان القياس بالباقي والشرع ورد بموجبه إلا فيما استثناه والموجب
عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا للجزء
بالكل إذ هو بدل النفس وإنما تعتبر مدة ثلاث سنين من وقت
القضاء بالدية لأن الواجب الأصلي المثل والتحمل للفهم بالقضاء
فتعتبر ابتداؤها من وقته كما في ولد المغرور قال ومن لم يكن من
أهل الديوان فعاقلته قبيلته لأن نصرتهم به وهي العشيرة في العاقل
قال ويقسم عليهم في ثلاث سنين لأبي حنيفة رحمه الله في كل
سنة ربع منها قال رضي الله عنه ذكره القدوري كذا في المختصر وهذا
يشير إلى قول زفر رحمه الله على أربعة من جميع الدية وقد نص محمد رحمه الله
على أنه لا يزاد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة
أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم وثلث
درهم وهو الأصح قال وإن لم يكن تسع الغيبة لذلك تمم إليهم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)